حساب علاوة الغلاء ، وطالبت بتوقيع اتفاقات عمل جماعية كل سنة ، وبالغاء القوانين والانظمة التي تمس حرية النضال المطلبي .

وربط مندوبو راكاح في كلماتهم بين الوضع الاقتصادي السيء وبين الوضع السياسي وسياسة الحكومة الفاشلة فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي وبقضية حقوق الشعب الفلسطيني القومية : « ان الوضع الاقتصادي الصعب هو نتيجة مباشرة للسياسة الفاشلة للحكومة في الحقلين السياسي والامني . ونحن نقترح على الهستدروت دعوة الحكومة لانجاح مؤتمر جنيف وتنفيذ قرارات مجلس الامن ، بالانسحاب من المناطق المحتلة والاعتراف بالحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني في نطاق اتفاق سلام » (دافار ١٥/٣/ ١٩٧٤) .

أما مندوب « موكيد » فحذر من استمرار الاستغلال البشع للطبقات الفقيرة ومن تزايد الهوة بين الطبقات العليا والدنيا ، واشار الى ان هذا الوضع يتيح مجالا خصبا للديماغوجية اليمينية الفاشية : « في كل بلد يسوده نظام رأسمالي كما هو الحال عندنا تستغل الفاشية والفاشية الجديدة ، هذا الوضع مؤدية الى وضع أسوأ . لذلك فالخطر الان يتهدد وجود الهستدروت الذاتي. كما ويتهدد التنظيمات والمنظمات العمالية الطبقية وكل ما هو ايجابي عندنا » . ثم تقدم مندوب موكيد بمطلبان :

١ — على الهستدروت ان تكون مستقلة وليس مجرد ختم للحكومة ووزارة المالية وعليها ان تقف الى جانب العمال في حالة نزاع العمل وليس كوسيط بين رب العمل والعامل .

٢ — يجب المحافظة على الديمقراطية في الهستدروت ، ليس فقط اثناء الاجتماعات . (دافار ١٥/٣/٧٤) .

اما ممثل ليكود ، فحدد نقده لسياسة الهستدروت بالامور التالية :

١ — ان ممثلي الهستدروت يقومون دائما بدور الوسيط بين المستخدمين وارباب العمل بدل ان يكونوا ممثلين حقيقيين للعمال في مطالبهم .

٢ — عدم مكافحة الهستدروت لاسلوب المماطلة في المفاوضات مع المستخدمين .

٣ — عدم اشراك لجان العمال في اتخاذ القرارات حول اتفاقات العمل الامر الذي يؤدي نتيجة لعدم موافقة هذه اللجان على بعض بنود هذه الاتفاقات ، الى خرقها والى اضرابات متتالية الامر الذي يعود بالضرر على علاقات العمل ، وماديا على اقتصاد الدولة .

وهذه المطالب التي تبدو ظاهريا دفاعا عن العمال ، تنكشف حقيقتها اذا ما اضفنا اليها مطالب اليمين البرجوازي الدائمة باقرار قانون التحكيم الالزامي في نزاعات العمل ومطالبه بتصفية القطاع الهستدروتي لحساب القطاع الخاص ، وبضرورة تقديم المعونات والقروض للمستثمرين في الداخل والخارج . ويبدو هنا ايضا ان اليمين يستغل بشكل اساسي سياسة السلطة العمالية المعادية للعمال في محاولة ديماغوغية لضرب مصالح العمال على المستوى البعيد .

قرارات المؤتمر

كان من بين القرارات التي اتخذها المؤتمر ما يلي :

١ — دعم حكومة اسرائيل في جهودها للتوصل الى اتفاقية سلام مع الشعوب المجاورة .

٢ — دعوة الى اقامة نطاق مشترك للمستخدمين واصحاب العمل لمعالجة مشاكل الاقتصاد اثناء الطوارىء .

٣ — دعوة لاقرار اجر حد ادنى في مستوى يتراوح بين ٥٠ — ٦٠ ٪ من متوسط الاجر في كافة قطاعات الاقتصاد .

٤ — رفع سقف الاجور لحساب علاوة الغلاء وفحص امكانيات تقصير اسبوع العمل في اسرائيل .

كما وجاء في القرارات ان الهستدروت ستشجع اقامة منظمة اكاديمية عامة تحافظ على الاستقلالية الذاتية للمنظمات القائمة . وستطالب بربط دفعات التأمين القومي ودفعات المساعدة الاجتماعية بالاجر المتوسط في المرافق الاقتصادية ، كما وستنشىء صندوقا خاصا لتوسيع الاسكان للمهاجرين (دافار ١٥/٣/٧٤) . ولخص بروحام ميشل المرشح لمنصب سكرتير عام الهستدروت قرارات المؤتمر بقوله : « ان أهم امر ، هو اننا قررنا اقامة مركز خاص للاهتمام بمشكلات الفئات الفقيرة في المجتمع الاسرائيلي، وذلك لمعالجة مشكلات السكن والاحياء